

الموضوع : حقوق المرأة		مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
الرقم :		
المصدر :	موقع الواب :	
وكالة أخبار المرأة	البلد : المملكة العربية السعودية	
التاريخ :	العدد و [ص] :	
11 جانفي 2013		

انتهى زمن «الوصاية» على قضايا المرأة السعودية

أثبتت المرأة في السنوات القليلة الماضية قدرتها على التعبير المشروع عن صوتها تجاه القضايا والاحتياجات التي تنسجم مع واقعها المتجدد؛ دون الحاجة أن ينوب أحد عنها في الرأي، أو تفوضه للدفاع عنها، أو حتى أن يكون وصياً عليها، حيث ترى في نفسها أنها قادرة على إسماع صوتها، وتحقيق تطلعاتها، وتحديداً بعد أن وصلت إلى مراحل متقدمة من التعليم والاختراع والابتكار، واستطاعت أن تقول بصوت واثق "أنا هنا"، كذلك ستجد بعد أيام قليلة من يمثلها في مجلس الشورى، وبالتالي ليست بحاجة أن يتطوع أحد للدفاع عن حقوقها، أو فرض توجهاته وأفكاره عليها.

وعلى الرغم من ذلك الصوت الواثق، إلا أن بعض شرائح المجتمع مازالت تصرّ على أن تمارس دور النيابة عن صوتها في قضايا وقرارات تختص بها، وتجد شرائح وفئات مازالوا يُصرونّ على أن يفرضون آراءهم نيابة عن المرأة التي لم تعد بحاجة إلى من ينوب عنها، حيث تستطيع المرأة في الوقت الراهن وبعد الثقة التي منحها إياها خادم الحرمين الشريفين أن ترفع صوتها بمطالبها بدون تردد ولا خوف، وتتمكن من أن تختار ما يصلح مع أهدافها الحالية في بناء وطنها وحياتها دون المساس بالخط الكبير الذي ينطلق من مبدأ الدين وحدود الشريعة.. والسؤال: لماذا يحاول البعض أن يرفعوا أصواتهم فوق صوت المرأة ويتحدثون نيابة عنها؟، بل ويخالفون في الوقت الذي توافق هي فيه؟، وما سبب إصرار البعض على أن يجعل منها أداة خصومة مع تيار آخر؟.

ثقافة متوارثة

وأكد "د.محمد آل زلفة" - عضو مجلس الشورى سابقاً - على أن العادة جرت أن يكون الرجل وصياً على المرأة، ويوجد من يؤمن بذلك حتى أن أصبحت المرأة أفضل وعياً منه وأكثر علماً منه وأكثر تحملاً للمسؤولية من الرجل، فهؤلاء الذين يعتقدون أنهم أوصياء على المرأة مازالوا يعيشون في ثقافة قديمة مختلطة بعبادات وتقاليد، ونظرتهم الدينية غير الواضحة، بخلاف حقيقة الدين الذي يتسم بالوضوح والشمولية لجميع حالاته، مشيراً إلى أن تدخل مثل هؤلاء في قضايا المرأة هي محاولة حقيقية بإلغاء رأيها؛ فالمرأة على سبيل المثال ترغب بالعمل وتريد أن تحفظ كرامتها، وتود أن تكون شريكة في تنمية الوطن، فليس من العدل محاولة إثارة الأحكام كمحاولة ضغط، وكأنهم سلطة داخل السلطة، فيتحدث بعض علماء الدين من منطلق الإسلام بفهم غير حقيقي، فالدولة يتطلب أن يكون لها موقف واضح بعدم السماح لأحد أن يتحدث بالنيابة عن المرأة في قضايا تتعلق بها،

فوجد البعض ممن خالف يتجول في "الغرف التجارية" و"وزارة العمل" و"وزارة التجارة" وغيرها، وكأن هناك محاولة لتكريس السُلطة عليها؛ متجاوزاً حدود النقاش والحوار المتعلق بالمرأة.

وقال: "إن المرأة أصبحت قادرة على الحديث عن نفسها والتعبير عن آرائها بشكل واضح وصارم، ونجد ذلك من خلال المنتديات والمواقع والصحف، فلم تعد بحاجة لمن يحاول أن ينوب عنها في إطلاق الأحكام"، منتقداً بعض فئات السيدات اللواتي يُخوفن المرأة من المطالبة بحقوقها ويتصدّون لحقوق المرأة، وكأن هناك محاولة بأن تكون المرأة أسيرةً لأفكار معينة، ومحاولة منعها من الحصول على حقوقها.

وأضاف أن خطوة دخول المرأة في مجلس الشورى هامة، ولعل المرأة من خلال ذلك تتمكن من أن تكون صوتاً ناطقاً وصادقاً، وليس فقط في القضايا المتعلقة بالمرأة، بل في جميع القضايا المجتمعية، كالبطالة والفقر والتعليم وكثير من القضايا التي لا بد فيها من وجود الفكر الواعي والمرجعية الدينية الحقيقية، متمنياً أن يقع الاختيار على النساء الواعيات والمتعلمات والقادرات على توصيل أصوات بنات جنسهن، وأن تكون العضوية حقيقية وكاملة.

صوت المرأة

وشدّدت "أماني عبدالواسع" - سيدة أعمال وعضو في الغرفة التجارية بجدة - على أن للمرأة صوتها في المجتمع الذي تستطيع أن تُعبر فيه، وأنه لا يوجد هناك من ينوب عنها بشكل فعلي في الحديث عن قضاياها، ذاكراً أن ما يحدث من بعض شرائح المجتمع ممن يحاولون فرض آرائهم في القضايا التي تتعلق بالمرأة - وأنها صحيحة هم فئة في المجتمع تُحب أن تدلي برأيها في مسألة تتعلق بالمرأة من منطلق النقاش والمعتقدات التي يؤمنون بها، فعلى سبيل المثال معارضة بعض المتشددین لعملها في محلات المستلزمات النسائية لم يُقصد منها المعارضة؛ بهدف المعارضة فقط لأي أمر يتعلق بالمرأة، بل إنهم لم يكن لديهم صورة مسبقة عن الكيفية التي سيكون عليها عمل المرأة وستنتقل من حدود إسلامية وفقاً للشريعة؛ فالخوف من الاختلاط هو المسيطر على تفكيرهم، مشيرةً إلى ضرورة أن يكون هناك دائماً توضيح للصورة التي تتعلّق بقضية من قضايا المرأة؛ ففتح الحوار بين مختلف شرائح المجتمع - حتى فيما يتعلّق بالمرأة - حالة صحية ليس عليها اعتراض، بل لا بد من توضيح الصورة بجلاء، إضافة إلى وجود صوت المرأة المُعبّر عن ذاتها لا سيما وقد أصبح مسموعاً بشكل حقيقي.

وقالت: "من المتوقع بعد دخول المرأة في مجلس الشورى كعضوة أن يكون دورها مشاركاً في القضايا الجوهرية ذات العلاقة بالمرأة، إلى جانب القضايا الوطنية الأخرى، لا سيما أن التجربة مازالت في بدايتها، ولا بد من وقت كافٍ حتى تتضح وتخرج المرأة بصوتها في قرارات جذرية".

رأي بالنيابة

وأوضحت "غادة غزاوي" - سيدة أعمال - أنه لا يوجد من ينوب عن المرأة في إطلاق الأحكام على قضاياها، إلاّ حينما هي تقبل بذلك، فهناك سيدات مازلن يوجد لديهن "ولي" يتخذ قراراتها عنها، ولكن غالبية السيدات اللواتي خُصن مجال العمل وأسهمن في التطور الاقتصادي والمجتمعي، فإنهن يتخذن قراراتهن بأنفسهن، وليس هناك حاجة لمن ينوب عنها، مستغربة من وجود بعض الفئات التي تحاول أن تنوب عن المرأة في إطلاق الأحكام في قضاياها، إذ إن من حق أي إنسان سواءً كان رجلاً أم امرأة أن يبدي رأيه في القضايا والقرارات التي تثار وأن يتم الرد عليه، فذلك من الحقوق العامة التي لا ضرر منها على المرأة، فوجود الحوار يعتبر ظاهرة صحية إذا لم يكن هناك محاولة فرض رأي متعلق بالمرأة.

وقالت إن عمل المرأة كبائعة على الرغم من أنه أثار حفيظة البعض، إلا أن ذلك القرار يصب في حقوق المرأة، فهناك كثير من السيدات شعرن بكيانهن وكرامتهن حينما بدأن يعملن في المحلات التجارية المتعلقة بالمرأة، وذلك الوضع يتناسب مع ما دعا إليه الدين، وذلك ما يجب أن يدعى إليه جميع شرائح المجتمع، مبينة أن المرأة يجب أن تشارك في الإدلاء بصوتها والمساهمة في تحقيق القرارات، ولا يكون هناك من ينوب عنها، وإن حدث من غيره فإنه لا يعدو سوى إبداء رأي فقط، حيث أن المرأة أثبتت أنها قادرة على الدفاع عن قضاياها، والدليل على ذلك ثقة خادم الحرمين الشريفين بأن تدخل مجلس الشورى لتناقش قضايا المرأة والمجتمع بصفة عامة؛ لأنها جزء من التنمية وجزء من هذا الوطن وشريكة فيه